خبر صحفي عاجل للنشر

بنك الإمارات دبي الوطني يعلن نتائج النصف الأول من عام ٢٠١٢

أداء مالي قوي

الأرباح التشغيلية ترتفع ٥٢% الى ١,٣ مليار درهما

إجمالي الإيرادات ٥,٢ مليار درهما، وصافي الأرباح ١,٣ مليار درهماً

دبي – ٢٣ يوليو ٢٠١٢

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني، البنك الرائد في المنطقة اليوم عن نتائجه المالية عن فترة النصف الأول من هذا العام المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

أبرز النتائج المالية

- صافي الأرباح للنصف الأول من عام ٢٠١٢ بلغ ١,٣ مليار درهماً، بإرتفاع بنسبة ٢٧٤ % مقارنة بمبلغ ٠,٣ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١ بعد إستبعاد مبلغ ١,٨ مليار درهما أرباح غير متكررة للشركات التابعة.
- إجمالي الإيرادات بلغ ٥,٢ مليار درهماً بزيادة بنسبة ٧ % عن النصف الأول من عام ٢٠١١.
- الأرباح التشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة بلغت ٣,٣ مليار درهماً بزيادة بنسبة ٥ % عن النصف الأول من عام ٢٠١١ .
- زيادة في الأرباح التشغيلية بنسبة ٥٢ % لتصل إلى مبلغ ١,٣ مليار درهما مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١١.
- زيادة معتدلة في نسبة القروض مخفضة القيمة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ بنسبة ٠,٥% بما يتماشى مع التوقعات .

- زيادة في إجمالي الأصول بنسبة ٥ % لتصل إلى مبلغ ٢٩٨,٤ مليار درهماً مقارنة بمبلغ ٢٨٤,٦ مليار درهماً بنهاية عام ٢٠١١ .

- بلغت قروض العملاء مبلغ ٢٠٨,٢ مليار درهماً، بزيادة بنسبة ٢% مقارنة بمبلغ ٢٠٣,١ مليار درهماً بنهاية عام ٢٠١١.

- بلغت ودائع العملاء ٢٠٨,٤ مليار درهماً بزيادة بنسبة ٨ % بعد أن كانت ١٩٣,٣ مليار درهماً بنهاية العام السابق.

- تحسنت نسبة القروض إلى الودائع الى نسبة ١٠٠ % من نسبة ١٠٥ % بنهاية عام ٢٠١١ .

- استقرت نسبة كفاية رأس المال عند مستوى جيد جداً بنسبة ١٩,٥%.

وقال السيد ريك بدنر، الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني: "استمر تحقيقنا لنتائج مالية قوية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ متمثلة في ارتفاع الأرباح التشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة بنسبة ٥ % على الرغم من استمرار التحديات الخارجية، وبدأ التقدم الذي أحرزناه بشأن أولوياتنا الاستراتيجية يؤتي ثماره حيث نشهد زخما في نمو الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية، بينما التحول في استراتيجية الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات سيجني الفوائد في المستقبل".

وقال السيد سوريا سوبرامانيان، المسؤول المالي الرئيسي في بنك الإمارات دبي الوطني: "لقد كان الأداء التشغيلي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ قويا بالرغم من التحديات التي تواجهها أنشطة النمو وقد تم دعم هذا الأداء بمبادرات مستمرة لخفض التكاليف وتسجيل هبوط في تكاليف العمليات التشغيلية خلال الفصلين الأخيرين. كما استمر البنك في تطبيق سياسة متحفظة في تقليص مخاطر ميزانيته العمومية مع مزيد من الإعداد الأمثل للميزانية العمومية خلال الفترة من خلال التركيز على النمو في ودائع مستقرة منخفضة التكاليف وإصدار أدوات الدين متوسطة الأجل بحوالي ٩ مليار درهماً".

مليار درهماً	النصف الأول من العام المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢	النصف الأول من العام المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١١	نسبة التغير (%)	الربع المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢	الربع المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١١	نسبة التغير (%)
صافي دخل الفائدة	٣,٤١٦	٣,٣٧٩	+١٪	١,٦٣٩	١,٧٣١	-٥٪
صافي دخل غير الفائدة	١,٧٦٩	١,٤٥٥	+٢٢٪	٠,٨٦٠	٠,٨٤٣	+٢٪
إجمالي الإيرادات	٥,١٨٥	٤,٨٣٤	+٧٪	٢,٤٩٩	٢,٥٧٤	-٣٪
نفقات تشغيلية	(١,٨٣٦)	(١,٦٣٤)	+١٢٪	(٠,٨٩٤)	(٠,٨٢٦)	+٨٪
أرباح تشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة	٣,٣٤٩	٣,٢٠٠	+٥٪	١,٦٠٥	١,٧٤٨	-٨٪
مخصصات انخفاض القيمة	(٢,٠٥٥)	(٢,٣٥٠)	-١٣٪	(٠,٩٥٤)	(٠,٩٨١)	-٣٪
أرباح تشغيلية	١,٢٩٤	٠,٨٥٠	+٥٢٪	٠,٦٥١	٠,٧٦٧	-١٥٪
إطفاء أصول غير ملموسة	(٠,٠٤٠)	(٠,٠٤٧)	-١٥٪	(٠,٠٢٠)	(٠,٠٢٤)	-١٧٪
شركات زميلة	٠,٠٤٦	(٠,٤٤٥)	-١١٠٪	٠,٠٢١	٠,٠٣٢	-٣٣٪
أرباح مكتسبة من الشركات التابعة	-	١,٨١٣	غير مطبق	-	(٠,٠٢٢)	غير مطبق
رسوم الضرائب	(٠,٠١١)	(٠,٠١٤)	-٢٢٪	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٩)	-٤٣٪
صافي الربح	١,٢٨٩	٢,١٥٧	-٤٠٪	٠,٦٤٧	٠,٧٤٤	-١٣٪
نسبة التكاليف للإيرادات (%)	٣٥,٤٪	٣٣,٨٪	+١,٦٪	٣٥,٨٪	٣٢,١٪	+٣,٧٪
هامش صافي الفائدة (%)	٢,٤٥٪	٢,٤٨٪	-٠,٠٣٪	٢,٢٨٪	٢,٥٣٪	-٠,٢٥٪
ربحية السهم (درهماً)	٠,٢١	٠,٣٦	-٤٣٪	٠,١٠	٠,١٢	-١٤٪
العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	١٠,٢٪	١٧,٧٪	-٧,٥٪	١٠,٣٪	١٢,١٪	-١,٨٪

مليار درهماً	كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	نسبة التغير (%)	كما في ٣١ مارس ٢٠١٢	نسبة التغير (%)
إجمالي الأصول	٢٩٨,٤	٢٨٤,٦	+٥٪	٢٩٦,٧	+ ١ %
القروض	٢٠٨,٢	٢٠٣,١	+٢٪	٢٠٤,١	+ ٢ %
الودائع	٢٠٨,٤	١٩٣,٣	+٨٪	٢٠٨,٥	- ٠ %
نسبة القروض مخفضة القيمة (%)	١٤,٣٪	١٣,٨٪	+٠,٥٪	١٤,١٪	+ ٠,٢ %
نسبة تغطية القروض مخفضة القيمة (%)	٤٦٪	٤٣٪	+٣٪	٤٥٪	+ ١ %
نسبة كفاية رأس المال (%)	١٩,٥٪	٢٠,٥٪	-١,٠٪	١٩,١٪	+٠,٤ %
نسبة الشق الأول (%)	١٢,٨٪	١٣,٠٪	-٠,٢٪	١٢,٥٪	+٠,٣ %

إجمالي الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات للنصف الأول من عام ٢٠١٢ بنسبة ٧ % ليصل إلى ٥,١٨٥ مليار درهماً مقارنة بمبلغ ٤,٨٣٤ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١.

وتحسن صافي دخل الفائدة للستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ بنسبة ١% ليصل إلى ٣,٤١٦ مليار درهماً بعد أن كان ٣,٣٧٩ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١ حيث تم موازنة

انخفاض معتدل قدره ٣ نقاط أساس في صافي هامش الفائدة بالنمو في متوسط الأصول المولدة للفوائد خلال الفترة. وعلى أساس ربع سنوي، انخفض صافي دخل الفائدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ وقدره ١,٦٣٩ مليار درهما بنسبة ٥ % عن مستويات الربع الثاني من عام ٢٠١١ بسبب انخفاض صافي هامش الفائدة متأثرا بصفة رئيسية بانخفاض الفرق بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض.

وسجل صافي دخل غير الفائدة زيادة بنسبة ٢٢ % لتصل إلى ١,٧٦٩ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١٢، مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١١، ويعود ذلك إلى زيادة في إيرادات رسوم الخدمات المصرفية وأنشطة التمويل التجاري وزيادة إيرادات الصرف الأجنبي. كما زاد صافي دخل غير الفائدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ بنسبة ٢ % مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١١ ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن رسوم الخدمات المصرفية وإيرادات التمويل التجاري.

إجمالي التكاليف

بلغ إجمالي التكاليف ١,٨٣٦ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١٢ ، بزيادة بنسبة ١٢% مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١١، بسبب ضم تكاليف مصرف دبي في الفترة الحالية، ولولا ذلك، لكانت التكاليف ثابتة مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١١ . وزادت التكاليف في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ بنسبة ٨ % لتصل إلى ٨٩٤ مليون درهما مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١١ ، ولكن تحسنت بنسبة ٤ % باستبعاد أثر مصرف دبي. وارتفعت نسبة التكاليف إلى الإيرادات في النصف الأول من عام ٢٠١٢ بنسبة ١,٦ % عن النصف الأول من عام ٢٠١١ حيث تمت موازنة التحسن في التكاليف بضم تكاليف مصرف دبي خلال الفترة الحالية .

جودة الائتمان ومخصصات انخفاض القيمة

استمر بنك الإمارات دبي الوطني في الإدارة النشطة لجودة الائتمان وقد ارتفعت القروض المخفضة القيمة عبر محافظ تمويل الشركات والأشخاص والتمويل الإسلامي الخاصة بالبنك ارتفاعا متوسطا ضمن المستويات السابق توقعها خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٢ بنسبة ٠,٥% لتنهي هذه الفترة بنسبة ١٤,٣ %.

تحسنت رسوم مخصصات انخفاض القيمة في النصف الأول من عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢,٠٥٥ مليار درهماً مقارنة بمبلغ ٢,٣٥٠ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١. كانت رسوم مخصصات انخفاض القيمة قد تكونت بصفة أساسية من مخصصات معينة تم وضعها في ما يتعلق بمحافظ البنك الخاصة بالشركات والتمويل الإسلامي. كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢، وصل إجمالي مخصصات انخفاض قيمة المحفظة إلى ٣,٧ مليار درهماً أو نسبة ٢,٥ % من قيمة الأصول الموزونة المخاطر الائتمانية غير المصنفة بزيادة عن متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بنسبة ١,٥% بمبلغ ١,٥ مليار درهما.

الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة

وصلت استثمارات البنك الإيجابية في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، إلى مبلغ ٤٦ مليون درهماً مقارنة باستثمارات سلبية بمبلغ ٤٤٥ مليون درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١، ويعود الاستثمار السلبي في الفترة السابقة بشكل أساسي إلى انخفاض قيمة استثمارات البنك في شركة الاتحاد العقارية بمبلغ ٥٠٠ مليون درهما بينما لم تكن هناك حاجة لإجراء المزيد من انخفاض القيمة على الاستثمار في الاتحاد العقارية في النصف الأول من عام ٢٠١٢ حيث أن القيمة الدفترية الحالية البالغة ٥٣٢ مليون درهماً هي قيمة جيدة.

صافي الربح

بلغ صافي الربح للمجموعة في النصف الأول من عام ٢٠١٢ مبلغ ١,٢٨٩ مليار درهماً، أقل بنسبة ٤٠ % عن الأرباح المسجلة في النصف الأول من عام ٢٠١١ البالغة ٢,١٥٧ مليار درهما حيث تم دعم الفترة محل المقارنة بمبلغ ١,٨١٣ مليار درهما كأرباح بيع حصة في نتورك انترناشيونال.

قروض وودائع العملاء

شهدت قروض العملاء كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ (بما في ذلك التمويل الإسلامي) زيادة بمبلغ ٢ % مقارنة بمستويات نهاية عام ٢٠١١ لتصل إلى مبلغ ٢٠٨,٢ مليار درهماً.

ووصلت ودائع العملاء كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ٢٠٨,٤ مليار درهماً، بزيادة قدرها ٨ % عن حجم ودائع العملاء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

تحسنت نسبة القروض إلى الودائع في النصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى ١٠٠% بعدما كانت ١٠٥% في نهاية عام ٢٠١١.

رأس المال

وصلت نسبة كفاية إجمالي رأس مال البنك ونسبة ملاءة الشق الأول من رأس المال إلى نسبة ١٩,٥% ونسبة ١٢,٨ % على التوالي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وبينما زاد رأس المال نتيجة لتحقيق أرباح خلال هذا النصف من العام، تمت موازنة هذه الزيادة بالأرباح المستحقة عن السنة المالية ٢٠١١ والبدء في إطفاء ودائع الشق الثاني الخاصة بوزارة المالية، ونتج عن هذه التأثيرات بالأضافة إلى زيادة الأصول موزونة المخاطر بنسبة ٢ % خلال الفترة انخفاضا بنسبة ٠,٢ % في إجمالي كفاية رأس المال مقارنة مع النصف السابق.

<u>مبادرات المجموعة</u>

"تنفيذ"

واصلت "تنفيذ" تحسين تقديم الخدمات لبنك الإمارات دبي الوطني خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، مع الاستمرار في دعم علامتها التجارية كأول شركة خدمات مشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي.

بعد الانتهاء من توحيد ثماني وحدات للعمليات التشغيلية لمكاتب الدعم الخلفي الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني، أتمت "تنفيذ" توحيد مكاتب الدعم الخلفي لخدمات الموارد البشرية والمحاسبة والتمويل وأعمال التحصيل ببنك الإمارات دبي الوطني خلال الربع الثاني من العام، بالإضافة إلى هذا بدأت "تنفيذ" في ضم وحدة التمويل التجاري وهي آخر الوحدات التي سيتم انتقالها من بنك الإمارات دبي الوطني إلى "تنفيذ".

ونجح فريق العمل في "تنفيذ" بالفعل في دمج نموذج تشغيل مرتكز على خدمة العملاء بحيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من معظم وحدات أعمالها، ويتطلع الآن لوضع اللمسات الأخيرة لتحويل الوحدات المتبقية.

وقام فريق القيادة في "تنفيذ" باستخدام طرق حل المشاكل بأسلوب مؤسسي بالإضافة إلى طرق مبتكرة مثل التفكير الإبداعي وأساليب إعادة التخطيط المعتمدة وأحدث وسائل التقنية. وبالتوازي مع ذلك، قامت "تنفيذ" بالاستثمار بشكل كبير في عناصرها البشرية من خلال مجموعة كبيرة من برامج الإشراف والتدريب بما في ذلك برنامج تطوير المواهب العالمي "أكسيليريت" لضمان أن يصبح الموظفون الموهوبون قادة المستقبل مع تركيز خاص على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأثمرت هذه الجهود عن تحقيق بنك الإمارات دبي الوطني لتحسن بنسبة **١٣%** في مستوى رضى العملاء الخارجيين بالإضافة إلى تحسن بنسبة **٢١%** في مستوى رضى الموظفين. ومن المتوقع أن يكون التوفير الذي تقدمه "تنفيذ" لبنك الإمارات دبي الوطني من خلال التطور في الكفاءة والإنتاجية للخدمات، على قدر كبير من الأهمية وضمن الخطط الموضوعة.

وبالتطلع نحو المستقبل، سوف تستمر "تنفيذ" في تحقيق قيمة مضافة إلى بنك الإمارات دبي الوطني بزيادة خدمة العملاء مع تحسين جودة وكفاءة عملياتها لكامل سلسلة أعمالها.

الاستحواذ على مصرف دبي

بعد الاستحواذ على مصرف دبي بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١١، تم تأسيس لجنة اندماج بهدف الإشراف على عملية استيعاب "مصرف دبي" ضمن مجموعة "بنك الإمارات دبي الوطني"، حيث يتمحور عمل اللجنة الرئيسي على تكامل الأنظمة والعمليات بين المؤسستين. وتعد عملية دمج شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ"مصرف دبي" ضمن بنك الإمارات دبي الوطني أول خطوة هامة في البرنامج المتواصل للدمج تم إنجازها بنجاح خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢.

وخلال الفترة، قام بنك الإمارات دبي الوطني بتعيين جمال بن غليطة رئيسا تنفيذيا جديدا لمصرف دبي إضافة إلى منصبه الحالي كرئيس تنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي بهدف توحيد فريق العمل الإداري

للشركتين الإسلاميتين التابعتين تحت مظلة بنك الإمارات دبي الوطني. وبعد هذا التعيين، تم تشكيل لجنة تنفيذية موحدة لإدارة كلا المصرفين تضم أفراداً من الإدارة العليا لكلا الشركتين الإسلاميتين التابعتين.

وتم عقد اجتماع عام في مايو ٢٠١٢ لتقديم اللجنة التنفيذية للإدارة المتوسطة والعليا بالبنك ومناقشة الخطط لضمان الاستيعاب السلس لمصرف دبي ضمن المجموعة. كما يتم العمل لضمان التشغيل البيني لوسائل التقنية المعززة بتطوير مهارات موظفي المكاتب الأمامية والخلفية، فضلا عن المواءمة بين محفظة المنتجات ومعدلات الأسعار والسياسات العامة مع معايير المجموعة لجميع عملاء مصرف دبي.

أداء الأعمال

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

كان أداء إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في البنك جيداً خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢، حيث تمكنت من تحقيق نمو في أعمالها وقاعدة عملائها.

وارتفع حجم إيرادات هذه الإدارة بنسبة ٢٠% في فترة الست أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٢٢١ مليار درهماً من ١,٨٤٨ مليار درهماً في النصف الأول من عام ٢٠١١، ويعود السبب في هذا إلى تحقيق نمو بنسبة ١٦% في صافي دخل الفائدة، ليصل إلى ١,٥٧٠ مليار درهماً بعد أن كان ١,٣٤٩ مليار درهماً، وإلى تحقيق تحسن بنسبة ٣٠% في دخل الرسوم، ليصل إلى ٦٥٠ مليون درهماً بعد أن كان ٤٩٩ مليون درهماً. وعلى أساس ربع سنوي، تحسنت الإيرادات بنسبة ١٢% في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ لتصل إلى ١,١٠٠ مليار درهما مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١١ نتيجة لتحقيق نمو في صافي دخل الفائدة بنسبة ٨% وفي دخل الرسوم بنسبة ٢٥% .

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ استمرت إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في التركيز على زيادة الانتاجية ونمو الودائع من خلال العديد من المبادرات التي تركز على تحسين الكفاءة في إنجاز المعاملات وخدمة العملاء.

واستمرت الإدارة الحصيفة للجودة الائتمانية كما انخفض التخلف عن سداد الديون المتأخرة في محفظة قروض الأفراد بقدر كبير خلال الربع الأول والربع الثاني من عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع أرقام العام ٢٠١١.

وساهم التركيز المستمر لإدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات على نمو الودائع خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، وبصفة خاصة في فئات الحسابات الجارية وحسابات التوفير، في تحقيق نمو بمبلغ ٩ مليار درهماً في ودائع العملاء مقارنة بمستويات نهاية عام ٢٠١١ لتصل إلى ٨٤ مليار درهماً.

ومن أبرز إنجازات النصف الأول لعام ٢٠١٢، طرح عدد من المنتجات والحملات الجديدة، التي شملت عروض بطاقة الخصم "انطلق معها" لعملاء الأعمال المصرفية الشخصية، وعروض ومسابقة المبيعات الذهبية لفروع البنك والمبيعات المباشرة، وباقات الأعمال المصرفية للسيدات (السيدة الإماراتية وسيدة الأعمال وربة البيت) والتي تتيح فرصة الاستفادة من الخصومات والعروض الخاصة في محلات العناية الشخصية والملابس والصحة والجمال وغيرها من الخدمات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة طرح حملة شراء ترويجية وفرت للعملاء أسعاراً مخفضة بهدف زيادة الحصة السوقية في الرهونات، وكذلك طرح منتج التأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي وبرنامج حماية أسلوب الحياة مع بطاقة "نول"، وطرح القرض النقدي الشخصي ومنتجات التأمين الإسلامي وإعادة طرح الودائع المتكررة كأداة توفير جذابة بالإضافة إلى طرح حملة كرنفال الودائع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة.

ويبلغ العدد الإجمالي لشبكة فروع بنك الإمارات دبي الوطني حالياً ١٠٥ فروع في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم تبسيط وترشيد قنوات التوزيع عبر الإمارات ليصل عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة الإيداع الفوري إلى ٥٨٠ جهازا.

الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات

استمرت الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات في تحقيق أداء قوي وثابت خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ وبلغ إجمالي إيرادات هذه الأعمال ٢,٠٧٠ مليار درهماً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، بانخفاض بنسبة ٢% بالمقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠١١. انخفض صافي دخل الفوائد

بنسبة ٥% في النصف الأول من العام ٢٠١٢ ليصل إلى ١,٥٠٣ مليار درهما مقارنة بمبلغ ١,٥٨٨ مليار درهما في النصف الثاني من العام ٢٠١١ بسبب تقلص هامش القروض الناجم عن زيادة المنافسة على التعهدات ذات الجودة الجيدة بالإضافة إلى زيادة تكلفة القروض غير المنتجة، ومع هذا تم تحقيق نمو قوي في دخل الرسوم التي ارتفعت بنسبة ١٠% في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٥٦٦ مليون درهما مقارنة بمبلغ ٥١٣ مليون درهما في النصف الأول من عام ٢٠١١ بما يعكس زيادة في التعهدات والقروض المشتركة الجديدة بالإضافة إلى زيادة التمويل التجاري وأنشطة إدارة النقد.

وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٦% منذ نهاية عام ٢٠١١ في حين سجلت محفظة السلف نمواً بنسبة ٣% خلال الشهور الستة الأولى من العام حيث تمت موازنة زيادة متوسطة في التعهدات الجديدة جزئيا مقابل دفعات القروض المعتادة.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، أنجزت إدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات عدة صفقات بارزة منها معاملة تسهيلات ترتيب قرض تقليدي وإسلامي لشركة "بالم ديستركت كولينغ" بمبلغ ١,١٤ مليار درهم، وتسهيلات قرض لأجل لـشركة "آي اف ايه للفنادق والمنتجعات ش.م.ح" بمبلغ ١٧٣,٥ مليون درهم، حيث لعب البنك دور المنظم الأول المفوض ومدير الإكتتاب في هاتين الصفقتين. بالإضافة لذلك، كانت إدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات مدير الإصدار الأول المفوض والمنظم ومدير الاكتتاب لتسهيلات قرض مشترك لأجل لـ "سامباث بنك" بحجم ٦٢,٥ مليون دولار أمريكي وتسهيلات تمويل مشترك مزدوج الشريحة بمبلغ ١,٠٣٥ مليار دولارا أمريكيا لمركز دبي المالي العالمي للاستثمارات ذ.م.م وتسهيلات قرض بمبلغ ٢٩٠ مليون دولارا أمريكيا لشركة ماف العقارية ذ.م.م ، وتسهيلات تمويل مرابحة مشترك مزدوجة العملة بمبلغ ٣٢٥ مليون دولارا أمريكيا لبنك آسيا أكبر بنك مساهمة في تركيا، وتسهيلات تمويل إسلامي مشترك بمبلغ ١٠٠ مليون دولارا أمريكيا لشركة هوريزون إميرتس تيرمينالز ليمتد. وفضلاً عن ذلك، لعبت إدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات دور المنظم الرئيسي المشترك لترتيب إصدار شهادات صكوك بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة ٥ سنوات من قبل مصرف الإمارات الإسلامي ودور المنظم الرئيسي المشترك ومدير الاكتتاب لصفقة إصدار سندات بقيمة مليار يوان صيني لمدة ٣ سنوات وسندات بقيمة مليار دولار أمريكي لمدة ٥ سنوات من قبل بنك الإمارات دبي الوطني خلال الفترة.

وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى لإدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢، البدء في إجراء مراجعة استراتيجية شاملة والقيام بعملية إعادة تنظيم الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات. وترتكز الرؤية الجديدة للإدارة، التي تشكل جزءاً من هذه العملية، في أن تصبح المصدر الديناميكي القوي لتقديم الخدمات المصرفية للهيئات والمؤسسات في منطقة الشرق الأوسط مع تبني نهج يرتكز على خدمة العملاء من خلال توفير خدمات ائتمانية متميزة وعمليات تشغيلية ذات كفاءة واعتمادية وثقافة عمل عالية الاداء تساهم في تأسيس علاقات وطيدة ومثمرة مع العملاء.

وقد تم وضع عدد من المبادرات لتحقيق هذه الرؤية، ، تشمل كل منها العديد من المشاريع الفردية، وتهدف إلى تعزيز قطاعات ونموذج تغطية الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات وتحقيق طموحاتها للتوسع دولياً، وتحسين عمليات البيع المتقاطع لإدارة النقد والتمويل التجاري والخزينة والمنتجات الاستثمارية المصرفية، وتبسيط العمليات وإجراءات الائتمان.

الأسواق العالمية والخزينة

سجلت إيرادات الأسواق العالمية والخزينة إيرادات إجمالية بمبلغ ٤٤٣ مليون درهماً للنصف الأول من عام ٢٠١٢، مقارنة بمبلغ ٣٢٨ مليون درهماً للفترة ذاتها من العام ٢٠١١، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تحقيق أرباح أعلى في الاستثمارات الأساسية والانتعاش في أعمال الصرف الأجنبي ومبيعات الخزينة. وعلى أساس ربع سنوي، تحسن إجمالي الإيرادات بنسبة ٩% ليصل إلى ١٩٦ مليون درهما في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ مقارنة بمبلغ ١٨٠ مليون درهما في الربع الثاني من عام ٢٠١١ .

وتحسنت أعمال الصرف الأجنبي أيضاً خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢ نتيجة لتقلبات سوق العملات والطلب الموسمي في الربع الأول من عام ٢٠١٢ والأنشطة التسويقية. بالإضافة إلى هذا، استطاعت الأسواق العالمية والخزينة الحصول على بعض الفرص التجارية في منطقة اليورو التي دعمت دخل صرف العملات الأجنبية. وخلال الفترة حصل البنك على جائزة "أفضل مزود لخدمات الصرف الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٢ من "جلوبال فاينانس".

وحققت مبيعات الخزينة أداء جيداً خلال الستة أشهر الأولى من العام، نظراً لأن سيناريو أسعار الفائدة المنخفضة شجع بعض العملاء على تثبيت معدلات الأسعار من خلال اللجوء إلى هياكل تحوط الأسهم العادية. بالإضافة لذلك، طورت الخزينة منتجات مهيكلة مضمونة رأس المال ذات صلة بالسلع والتي لاقت إقبالاً إيجابياً كبيراً في أوساط العملاء وشهدت السندات ذات سعر الفائدة العائم طلباً متزايداً من قبل عملائها.

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢، نجحت الأسواق العالمية والخزينة في تحصيل مطلوبات متوسطة إلى طويلة الأجل والتي شملت إصدار صكوك بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة ٥ سنوات من قبل مصرف الإمارات الإسلامي وإصدار سندات "ريجز" بقيمة مليار دولار لمدة ٥ سنوات، وسندات بقيمة مليار يوان صيني لمدة ٣ سنوات، وإصدارات أخرى خاصة بما يزيد عن ٧٥٠ مليون دولار أمريكي.

مصرف الإمارات الإسلامي

وصل إجمالي إيرادات مصرف الإمارات الإسلامي (صافيا من حصة العملاء في الأرباح) للنصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى مبلغ ٤٥٤ مليون درهماً، بتحسن بنسبة ٢٠% عن النصف الأول من العام ٢٠١١. وخلال الربع الثاني من هذا العام ارتفعت الإيرادات بنسبة ٢٠% من ١٩٤ مليون درهما في الربع الثاني من عام ٢٠١١ لتصل إلى ٢٣١ مليون درهما في الربع الثاني من عام ٢٠١٢. ونمت حسابات العملاء بنسبة ٩% لتصل إلى ١٩،٩ مليار درهماً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ ، بينما ارتفع تمويل الذمم المدينة بنسبة ٣% ليصل إلى ١٤,٦ مليار درهما منذ نهاية عام ٢٠١١.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ استمر مصرف الإمارات الإسلامي في تنفيذ خطته للتحول بالتركيز على النمو والكفاءة. وقام المصرف بتعزيز أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الثرية من خلال المبادرات المحسنة القيمة. وفي ما يتعلق بشبكة التوزيع، افتتح المصرف فرعين في مناطق من المنتظر أن تجذب المزيد من الأعمال وهي دبي مول ومجمع دبي للاستثمار وبذلك وصل إجمالي الفروع إلى ٣٥ فرعا. وبالإضافة إلى هذا تمت إضافة ٤ أجهزة صراف آلي وإيداع فوري خلال الفترة وبذلك وصل إجمالي الأجهزة إلى ١٠٥ جهازا كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

وخلال الفترة، أصبح مصرف الإمارات الإسلامي أول مصرف إسلامي في الدولة يقوم بطرح تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك "آي فون". وبالإضافة إلى ذلك طرح المصرف عددا من المنتجات وقام بتنظيم حملات ترويجية للحفاظ على نمو الأعمال، وشملت الإنجازات الرئيسية تقديم منتج جديد خاص بتمويل السكن بسعر ثابت لمدة ٥ سنوات والتوسع في توزيع منتجات التمويل الشخصي إلى قطاعات جديدة، وانطلاق حملة تسويقية لوحدة الأوراق النقدية في الفروع الرئيسية والتطوير الهائل لبرنامج تمويل السكن "بناء" ليقدم تمويلا بنسبة ١٠٠% ليصل إلى ٣,٥ مليون درهما والتطوير المستمر في دعم العلاقات مع التجار لتمويل السيارات وطرح حملات لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية للأفراد، كما تم تنفيذ حملة تسويقية بعنوان "ضاعف راتبك" والتي استهدفت زيادة عدد حسابات تحويل الراتب.

تقنية المعلومات والعمليات

خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢، ركزت إدارة تقنية المعلومات في المجموعة على برنامج التحول الانتقالي بهدف تحسين فاعلية وكفاءة تقنية المعلومات. ويتوقع أن تساهم هذه المبادرة في تطوير مستويات أنشطة أعمال تقنية المعلومات الأساسية وتحسين وقت تسليم المشاريع، والأهم من ذلك التركيز على إتخاذ مبادرات تتماشى مع توجهات استراتيجية البنك. وبالتوازي مع ذلك، حافظت إدارة تقنية المعلومات للمجموعة بنجاح على شهادة جودة الإدارة (ايزو ٢٠٠٨:٩٠٠١)، وهي شهادة تصدر عن معهد المواصفات البريطاني (بي اس آي) وهيئة المملكة المتحدة للمصادقة على جودة الخدمات.

وشملت مشاريع تقنية المعلومات الرئيسية التي أنجزتها الإدارة خلال الفصل، تطوير أنظمة العرض الخاصة بالعملاء والمعاملات لإتاحة الكشف الفوري عن أي معاملات احتيالية أو محظورة، وإنجاز المرحلة الأولى من دمج شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة لمصرف دبي في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني واعتماد نظام "فيناكل" في بنية الخدمات المصرفية الأساسية لفرع البنك في لندن. بالإضافة لذلك، تواصل العمل ضمن بيئات الخوادم الافتراضية، مما كان له أثر على خفض النفقات وتحرير مساحات الخوادم والتراخيص. بالإضافة إلى هذا ولتحسين خدمة العملاء، تم تنفيذ النسخة العربية من الأعمال المصرفية للأفراد عبر الانترنت، وساهمت إدارة تقنية المعلومات أيضا في طرح بطاقة الخصم "انطلق معها" لتمكين العملاء من استعمال بطاقة واحدة للأعمال المصرفية والسفر،

وقامت بتنفيذ نظام إدارة الانتظار في الفروع لتحسين وقت انجاز المعاملات للعملاء والاستغلال الأمثل للموارد وخلق مصادر جديدة للدخل.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، واصلت أنشطة العمليات التركيز على زيادة الكفاءة والإنتاجية في مجال المعاملات المصرفية، وسيتمحور اهتمام البنك على تعزيز مركزية العمليات المصرفية الأساسية تحت مظلة شركة "تنفيذ" في العام ٢٠١٢ بهدف رفع مستوى الكفاءة والجودة.

وبعد تطبيق نظام آيبان (IBAN) بنجاح، توالت أنشطة العمليات بتطبيق مشروع (UAEFTS) المكلف به من المصرف المركزي على نحو سلس، وهو نظام دفع جديد لتحويل الأموال محليا بدرهم الإمارات في أبريل عام ٢٠١٢. وتم أيضاً بنجاح إطلاق برنامج امتياز خدمة العملاء (CSEP)، والذي كان قد طرح في ديسمبر ٢٠١١، بهدف تحديد ومعالجة فجوات محددة في تسليم الخدمات، ووضع آلية ذاتية مستدامة لضمان استمرار تركيز الخدمة على احتياجات العملاء وتوقعاتهم، عبر جميع فروع بنك الإمارات دبي الوطني ووحدات الدعم خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢.

وفي بداية عام ٢٠١٢، استمر التغيير في قسم المشتريات مع زيادة التركيز على المزيد من المركزية لأعمال الشراء وتم جني الفوائد المترتبة عن اعتماد النموذج الصحيح للمشتريات في المجموعة في عام ٢٠١١ حيث نتج عنه قيمة مضافة وهي خفض التكاليف في عام ٢٠١٢ .

<u>ملامح مستقبلية</u>

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، واصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تكيفه مع حالات عدم اليقين السائدة عالمياً، مدعوماً بزيادة انتاج النفط وقوة أداء قطاعات التجارة والخدمات اللوجستية والسياحة ومبيعات الأفراد. بالرغم من ذلك، بقيت الأوضاع الاقتصادية الخارجية صعبة وحافلة بالتحديات، واستمر البنك في الحفاظ على تطلعاته المستقبلية الحذرة. ومع هذا، ما يزال إجمالي رأس المال والسيولة وأرباح التشغيل في بنك الإمارات دبي الوطني قوية للغاية، مما يوفر المرونة الكافية والقدرة على التكيف مع الاحتياجات المستقبلية. وبالإضافة الى ذلك، وضع بنك الإمارات دبي الوطني إستراتيجية واضحة لتحقيق مزيد من العائدات للمساهمين والاستفادة من فرص النمو المختارة. وتستند هذه الإستراتيجية إلى الإعداد الأمثل للميزانية العمومية وتخصيص رأس المال، ودفع نمو الإيرادات

والربحية من خلال مبادرات التخطيط الرئيسية للأعمال والبيع المتقاطع وتعزيز مبادرات خدمة العملاء وتطوير الأنظمة والاستثمارات المدروسة في مجالات النمو الرئيسية.

ملاحظات للمحررين

الجوائز

- جائزة أفضل منتج تأمين للشركات الصغيرة والمتوسطة من جوائز بانكر مديل إيست للمنتجات ٢٠١٢.
- جائزة "أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام ٢٠١٢" من جلوبال فاينانس.
- "الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول" تحظى بالتكريم في حفل توزيع "جوائز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأداء مديري الصناديق ٢٠١٢" وذلك عن صندوق الإمارات للصكوك العالمية.
- بنك الإمارات دبي الوطني ينال المرتبة الأولى ضمن مؤشر "جلوبال براند سيمبليسيتي" الصادر عن شركة "سيجيل أند جايل" كأول علامة تجارية متميزة في المنطقة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.
- بنك الإمارات دبي الوطني يفوز بجائزة دبي للنقل المستدام في دورتها الرابعة.
- بنك الإمارات دبي الوطني يصنف من بين أفضل ٥٠ شركة إقليمية ضمن مؤشر حوكمة للعالم العربي "للمعيار الاجتماعي البيئي والحوكمة".
- جائزة "أفضل مزوّد للتمويل التجاري في الإمارات لعام ٢٠١٢" من جلوبال فاينانس.
- جائزة "أفضل مزود لخدمات الصرف الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة" من جلوبال فاينانس.
- جائزة "أفضل بنك جاذب للعملاء وأفضل تجربة مصرفية شاملة للعملاء
- جائزة "أفضل علامة مصرفية" وأفضل شركة في العلاقات العامة والتسويق
- فوز "الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول" بجائزة أفضل شركة إدارة أصول في حفل توزيع الجوائز للإنجازات العربية لعام ٢٠١٢
- جائزة "أفضل بطاقة شركات في حفل توزيع جوائز البطاقات الذكية بالشرق الأوسط
- فوز "الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول" بجائزة افضل مدير للصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠١٢ في حفل توزيع الجوائز المستثمر العالمي / امتياز الاستثمار آي إس إف لعام ٢٠١٢

- فوز "الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول" بجائزة أفضل مزود خدمات إدارة الثروات الإسلامية في حفل توزيع جوائز الامتياز خلال قمة صكوك التمويل الإسلامي

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني:

بنك الإمارات دبي الوطني هو أحد البنوك الرائدة في المنطقة. ويقوم البنك بتقديم أعمال مصرفية متميزة للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال شبكة فروعه التي تضم ١٦١ فرعاً وما يزيد عن ٧٤٠ جهاز صرف آلي وجهاز إيداع فوري، ويعتبر البنك اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة ويقوم بتقديم خدماته في مجال الأعمال المصرفية الإسلامية والأعمال المصرفية الاستثمارية والأعمال المصرفية الخاصة وإدارة الأصول والأسواق العالمية والخزينة وعمليات الوساطة.

ويعمل البنك في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وسنغافورة والمملكة المتحدة وجيرسي (تشانيل أيلاندز) ولديه مكاتب تمثيلية في الهند وبكين وإيران. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني على العنوان:www.emiratesnbd.com

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان

رئيس إدارة الاتصال المؤسسي للمجموعة

بنك الإمارات دبي الوطني

هاتف : ٦٠٩٤١١٣ ٩٧١٤+ / متحرك: ٩٧١٥٠٦٥٣٨٩٣٧+

بن فرانز مارويك

رئيس علاقات المستثمرين

بنك الإمارات دبي الوطني

هاتف: ٢٠١٢٦٠٤ ٤ ٩٧١+/ متحرك: ٩٧١٥٠٦٥٨١٢٤٥+